

إفتتاحية

المسار الانتقالي العسير... أو لغة الأجساد المحترقة !!!

كان لابد للجليد العربي المتراكم من جسد محروق حتى يتحول إلى بركان... كان لابد من مساء شتائي-تونس- حزين حتى تشهد الخارطة العربية ما تشهده اليوم في ربيع هو أقرب إلى الفصل الخامس لغموض مناخه وتغير ملامحه بين قطر وآخر... تتالت الأيام والأشهر حتى دخلنا سنتنا الثالثة في زمن عربي جديد وقود الانطلاق فيه جسد البوعزيزي... تتالت بنسق لا أحد منا ادعى أو يدعي براءة امتلاكه وقراءة مستقبله غير قناعة بأن مراكمة الغضب والصمت سبيل إلى الانفجار...

أما وقد استسغنا ثقل الأيام وتغير الخارطة في مجالات الاجتماع والسياسة والاقتصاد... علقنا الآمال في مرساة الثورة الأولى وهي مجلسنا التأسيسي الذي ذهبنا إلى انتخابه بزهو المنتصر... خلنا والحالة تلك أن قربان النجاة قد دفعناه ذات 17 ديسمبر لما قدحت رائحة الجسد المحروق مشاعر كل التونسيين...

ما الذي حدث إذا؟
لكأن الثورة تفتتت من جسد أبنائها... وكأن اللحم والحرية صنوان... جسد يحترق تلو الآخر... من جميع جهات البلاد تطوفا بين الشمال والجنوب... في جناس بديع بين جسد محروق وجسد «حارق»... بينهما فارق في هوية الموت: بين أن يذوب اللحم في النار وبين ذوبانه بين أسنان الحيتان في عرض المتوسط كلما تعلقت أحلام الشباب في غفلة من الأهل والوطن بضاف المتوسط المقابلة لنا.

مسار يراوح بين الاحتراق والحرق والجامع بينهما حرقه أم وشعب وأرض... وأحلام هي كالسراب يحسبها الضمئان ماء...

أي عسر هذا الذي نكتوي بلضاه... وأي سقف زمني نعلق عليه الآمال... عسانا نغلق ملف النار في قلوبنا... نحن الذين أكلت وثلمت من أجساد شباننا الحارق والمحروق.

بقلم: عدنان



في البدء

...الأصل في الإنسان الحرية

بقلم: جوهر بن مبارك

على الالتزام بعدم الاعتداء على هذه الحريات وحمايتها من الاعتداء وليس ضمانها... أفلسنا من الذين يرون بأن الحرية أصل في الإنسان؟ أفلسنا من أحفاد من قال «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا».

غير أن دور الدولة يتغير حين يصير الأمر متعلقا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية هذه «الحقوق الديون» تتطلب بالفعل ضمان الدولة وفعلها الايجابي لتأمينها للمواطنين ولكن مسودة الدستور تفاجؤنا عندما تصل إلى مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بقلب منطق الأمور حيث تتحول عبارة «تضمن الدولة» المستعملة بكثافة في مجال الحقوق المدنية والسياسية إلى صيغة أقل التزاما وأقل إلزاما بحيث تنتصل الدولة من مسؤوليتها في تأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ليتحول إلزامها إلى «بذل العناية» عوضا عن «تحقيق نتيجة» فهي «تبذل جهدا» و«تسعى» أو «تعمل على»... كل صيغة مقبولة عدوى الإلزام والالتزام.

فما ورد بالفصل 26 من المسودة بخصوص حق العمل والحق في التشغيل هو مدعاة للسخط صياغة الفصل 26 جاءت كما يلي «العمل حق لكل مواطن وتبذل الدولة كل الجهود لضمانه في ظروف لائقة وعادلة» هذه الصياغة التي تحول الحق في التشغيل (أحد أبرز استحقاقات الثورة) إلى مجرد حرية العمل هو أبرز مثال عن تنصل الدولة من التزاماتها في توفير الشغل لمستحقيه وتحول «الضمان» الذي من المفترض أن تؤمنه الدولة في مجال التشغيل للمواطنين وخاصة منهم الشباب وبالتحديد من حاملي الشهادات العليا الذين استثمروا في المعرفة واستثمرت فيه عائلاتهم والمجموعة الوطنية أموالا طائلة إلى مجرد «بذل جهود» ليس من أجل تأمين العمل والشغل وإنما «لضمانه في ظروف لائقة»... «التشغيل حق واستحقاق»... وليس مجرد حرية... لمن استطاع إليه سبيلا.

و«الحق في العمل في ظروف لائقة» و«الحق في أجر عادل» و«الحق في دخل أدنى» يوفر العيش الكريم لكل فرد و«الحق النقابي» بما يشمل «حرية العمل النقابي» و«حرية تأسيس النقابات» و«حق الإضراب» كما تشمل أيضا الحق في «التغطية الاجتماعية» و«التأمين الاجتماعي» وكذلك سلسلة أخرى من الحقوق كـ «الحق في التعليم» و«الحق في الصحة» وحق الإنسان في الحصول على خدمات تعليمية وصحية ذات جودة وفاعلية دون تمييز بين الفئات أو الجهات والمناطق على أساس قاعدة المساواة بين الجميع. كما يشمل حقوقا أكثر عمومية مثل الحق في التنمية والحق في التنمية المستدامة والحق في التضامن بين الأفراد والجيال والجهات.

مسودة الدستور تطرقت إلى بعض هذه الحقوق والحريات في الباب الثاني غير أن الوارد في المسودة بخصوص هذه الحقوق لا يرتقي إلى مستوى تطلعات المجتمع المدني التونسي وخاصة لا يرتقي إلى مستوى استحقاقات الثورة التي قامت بالأساس على مطالب الكرامة والتشغيل والمساواة في بين الأفراد وبين الجهات.

أول ما يتعين التنويه به هو الأرضية التي كتبت على أساسها هذه الحقوق وعدم تناغمها مع استحقاقات الثورة: فباب الحقوق والحريات كتب فيما يتعلق بالحقوق الفردية والسياسية على أساس التزام الدولة «بضمان الحقوق» ويكفي للتدليل على ذلك أن هذه الصيغة وردت في ما لا يقل عن 19 مناسبة تنطلق كلها بعبارة «تضمن الدولة...» وهذه الصيغة غير مناسبة على الإطلاق خاصة وأن الدولة في بلدنا هي التي كانت دائما وراء الاعتداء على الحريات الفردية والجماعية وأن دور الدولة يجب ان يقتصر

انتهت منذ أيام أعمال المنتدى الاجتماعي العالمي في تونس بحضور عدد كبير من الوفود والجمعيات والمنظمات والنقابات والحركات الاجتماعية التي حلت بيننا من كل أصقاع الأرض جاءت للتداول الجماعي والمدني والمواطني حول فكرة أن «عالم آخر ممكن».

عالم تحكمه علاقات اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة قائمة على أسس الحرية والكرامة و«العدالة الاجتماعية»... عالم يقطع مع الهيمنة واستنزاف طاقات الشعوب ومقدراتها واستنزاف الطبيعة وثروتها عالم يؤسس لنمط علاقات جديدة يكون فيها الاقتصاد في خدمة البشر وليس بشرا في خدمة المصالح الاقتصادية لدوائر الهيمنة المالية الدولية.

في نفس الوقت تعود لجنة الحقوق والحريات داخل المجلس التأسيسي للاجتماع للنظر في مشروع مسودة الدستور على ضوء توصيات الجلسة العامة للمجلس وتعديل بعض الفصول الواردة في باب الحقوق على ضوء توصيات الحوار الوطني الذي جرى في الجهات منذ أسابيع عديدة.

فما هو الوضع العام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مسودة الدستور؟

نقصد بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية أو ما يسمّى أيضا بحقوق الجيل الثاني لحقوق الإنسان بجملة من الحقوق التي تدور حول فكرة الكرامة الإنسانية وهي منظومة تضم حقوقا متعددة تشكل الحد الأدنى الذي يؤمن قاعدة «الكرامة الإنسانية» وقاعدة «العيش الكريم».

هذه الحقوق تشمل بالأساس «الحق في الشغل»

متابعات

5 قرون قبل الميلاد

شهدت تونس أول دستور لها مع حضارة قرطاج وقد ذكره ارسطو في كتابه «السياسة» وفيه وقع الفصل بين حقوق الملك والطبقة الإرسطراطية وعامة الشعب

حكومة أمس... حكومة اليوم

بقلم : محمد صالح حمايدي



وحتى الرأي العام الدولي المعني بالوضع الداخلي لتونس، استغراق السيد علي العريض أسبوعين كاملين في التشاور مع بقية الأحزاب والتيارات السياسية الأخرى، بما في ذلك بعض المكونات السياسية التي لم نفتأ النهضة تناصبها العداة في السر والعلانية.

إلا أنه و بانتهاء المدة التي يحددها الدستور الصغير لرئيس الحكومة المعين لتقديم تشكيلته، اكتفى هذا الأخير بفريق حكومي يقتصر أعضاؤه على الترويكا السابقة مع إدخال عنصر جديد وهو اسناد وزارات السيادة إلى أشخاص قيل أنهم محايدون. مع الإبقاء على وزراء تعلق بهم عديد الانتقادات للفشل في الحكومة السابقة، أمثال وزيرة المرأة ووزير التشغيل ووزير الشؤون الدينية ووزير أملاك الدولة...

فكانت النتيجة أن وجدت النهضة، ومن ورائها تونس، بعد كل هذا المخاض، في حكومة ترويكا مستنسخة من الأولى مع إدخال بعض الجزئيات الطفيفة المتمثلة في تحييد وزارات السيادة والتي لم توضع بعد على المحك لنحكم لها أو عليها.

يترشح أعضاؤها للانتخابات القادمة اقترحها رئيس الحكومة المستقيلة الذي هو في نفس الوقت الأمين العام للنهضة ذاتها، غير أن صقور حزبه قد سارعوا إلى إجهاض هذه المبادرة مما دفع صاحبها إلى الاستقالة. وفتحت باستقالته فرصة ثانية لرئيس الجمهورية المؤقت بأن يعين، بتزكية من النهضة وبناء على الفصل 19 من الدستور الصغير، شخصية مستقلة من خارج الحزب الأغلب ليشكل حكومة وحدة وطنية لا يشعر فيها أي طرف بالغبن وتقود البلاد إلى الوصول إلى انتخابات الوضع الدائم في جو من الانفراج، بتفهم من كل الأطياف رغم صعوبة الطرف الاقتصادي خاصة. إلا أن شيئا من هذا لم يحصل ومضى مجلس شوري النهضة في اقتراح شخصية أقل ما يقال عنها أنها لم تكن عنوانا للنجاح في الحكومة السابقة، لتشكيل الحكومة القادمة.

وظل التونسيون والتونسيات يأملون في تشكيل حكومة تراعي الحد الأدنى من تطلعاتهم في توسيع قاعدة الحكم لضمان أكبر قدر من التوافق لمجابهة التحديات والمسائل الخلافية. وقد زاد من تفاؤل التونسيين والتونسيات،

الحساسيات السياسية والفكرية والنقابية، كي يتسنى إدارة المرحلة الثانية من الانتقال الديمقراطي المثقلة بالتحديات الصعبة التي ذكرناها، بنوع من القبول والتفهم والصبر على كل المصاعب، من طرف الجميع.

وكان من بين الخيارات المطروحة حكومة كفاءات غير متحزبة ولا

تابع التونسيون والتونسيات، ومعهم بقية العالم، مسلسل التحوير الوزاري الذي انتهى بسقوط الحكومة في أعقاب فاجعة هي الأكبر في تاريخ تونس السياسي الحديث والمتمثلة في اغتيال المناضل الشهيد شكري بلعيد. سقطت حكومة الترويكا بقيادة حمادي الجبالي بدون أن يسحب

منها المجلس التأسيسي الثقة، وبسقوطها فتحت الفرصة للحزب الأغلب في المجلس التأسيسي الذي بيده الحل والربط في فوز أية حكومة جديدة بالثقة تحت قبة المجلس، باعتبار عدد مقاعده وعملا بأحكام الدستور الصغير بأن يشكل حكومة جديدة تحظى بأقصى وفاق ممكن من المجتمع ومن

نقطة نظام

الدستور وحصيلة الحوار الوطني

ريم عروسي

أقدم التأسيسي ممثلا في مكتبه المكلف بالعلاقة مع المجتمع المدني وبلاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أقدمنا على إدارة برنامج الحوار الوطني حول مضماني الدستور من خلال مسودته وملاحمه الأولى. وقد شهد البرنامج مشاركة أكثر من خمسة آلاف من التونسيين في اجتماعاته داخل تونس وخارجها التي بلغت زهاء أربعين اجتماعا.

هذا البرنامج أفرز عديد الملاحظات تعلقت مجملها بالتوطئة وبالمسائل الحقوقية والحريات والسلطة التنفيذية والتشريعية والعلاقة بينهما.

ففي التوطئة مثلا وقع التطرق إلى غياب التنصيص على المبادئ الكونية ومدنية الدولة بوضوح. وقد تم اقتراح اختزال التوطئة وتبويبها إلى ثلاث فقرات تتوزع على شعارات الثورة وهي الحرية والعدالة والكرامة مع تجنب تكرار لفظ الشعب الذي أثقل النص.

كما تم اقتراح إدراج حقوق

الأقليات وقيم المواطنة، واقتراح التأكيد على الدين باعتباره مصدرا أساسيا للتشريع مع التأكيد على الاعلان العالمي لحقوق الانسان بوصفه مصدرا أساسيا للدستور. مع اضافة فصول واضحة حول تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني وحياد المؤسسة الأمنية وحرية الإبحار على الانترنت والتفاد إلى المعلومة.

أما في العلاقة بالجوانب الحقوقية فقد تم انتقاد عدم وضوح بعض المفاهيم والمصطلحات القابلة لأكثر من تأويل وانتقاد عدم اعتماد الصيغة الالزامية التي يقتضيها السعي لحماية بعض الحقوق الواردة في الدستور. مع ملاحظات حول غياب حقوق الأمهات العازبات وغياب فصل واضح لضمان حق المواطن في السكن المجاني للعائلات المعوزة وحقهم في التنقل داخل الجمهورية مع غياب التنصيص على دور الدولة في ضمان التكافل الاجتماعي.

أما المقترحات في داخل البلاد وخارجها فقد كانت حول : ضرورة

دمج كل من الفصل 16 و17 واقتراح إضافة باب ينص على توزيع الثروة بصفة عادلة ومتوازنة بين الأفراد والجهات.

مع اقتراح الحق في التناضلي لدى قضاء عادل ومستقل وضرورة وضع اليات لضمان المساواة بين الجميع في الحقوق والحريات وإعادة صياغة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية عوض «تبذد الدولة وسعها» «تتعهد الدولة» بتأمين الحق في الشغل وفي الصحة مع وجوب تفصيل حقوق الطفل وإلغاء عقوبة الاعدام إعلاء للحق في الحياة. وتجريم التكفير والتنصيص على

حقوق المهاجرين والحق في اللجوء السياسي الخ... وفي علاقة بلجنة السلطة التشريعية والتنفيذية تركزت الملاحظات أساسا حول طول الفصول والصياغة القانونية غير الدقيقة وتناقض الأحكام وكثرة الإحالات للقانون مما قد يفرغ النص الدستوري من معناه.

أما الاقتراحات فقد تمحورت أساسا حول إضافة فصل حول عدم تنقل النواب من حزب لآخر احتراماً لإرادة الشعب مع اعتماد نظام الغرفتين عبر إنشاء غرفة ثانية تمثل الجهات أو تتكون من



10 سبتمبر 1857

أقر محمد باي عهد الأمان وتضمن في الفصل الأول : «تأكيد الأمان لسائر رعيتنا وسكان إيالتنا على اختلاف الأديان والألسنة والألوان في أبدانهم المكرمة وأموالهم المحرمة وأعراضهم المحترمة إلا بحق يوجبه نظر المجلس...»

المجلس في أروقة المجلس

- 1 مارس 2013 :** - رئيس المجلس التأسيسي مصطفى بن جعفر يؤكد على أن الدستور الجديد ينبغي أن ينصص على حرية ممارسة الشعائر الدينية وحرية الديانة.
- 6 مارس 2013** - أبو يعرب المرزوقي يفتح النار على حركة النهضة في نص أنزله بصفحته الخاصة على شبكة التواصل الاجتماعي الفاييسوك ويعلن إستقالته.
- 9 مارس 2013** - عماد الحمامي يقترح الغاء الفصل 51 من القانون الداخلي للمجلس التأسيسي والمتعلق بطريقة التصويت ورفض المقترح خلال التصويت عليه بنتيجة 81 مع 98 نائب رافض.
- 13 مارس 2013** - رئيس الحكومة المكلف علي العريض يقدم للمجلس التأسيسي التشكيلة الجديدة للحكومة واتهامات من نواب المجلس لحكومة الجبالي.
- 22 مارس 2013** - تضمين «مناهضة الصهيونية» عوض تجريم التطبيع في التوطئة.
- 25 مارس 2013 :** - انطلاق عدد من اللجان التأسيسية في النظر في مسودة الدستور الثالثة انطلاقا من حصيلة النقاش حول المسودة السابقة.
- 5 مارس 2013** - الاستماع لرئيسة جمعية بوصلة أميرة يحيوي داخل المجلس التأسيسي.
- 1 أبريل 2013** - كتلة حركة وفاء ترفض التوقيع على وثيقة سحب الثقة من سهام بادي.
- 27 مارس 2013** - لجنة فرز ملفات الترشح للهيئة العليا المستقلة للانتخابات ترفض قرابة 40
- 29 مارس 2013** - لجنة الفرز تعيد النظر في عدد من ملفات الترشح للهيئة العليا المستقلة للانتخابات.
- 13 مارس 2013** - مناقش حق النفاذ للمعلومة والحق في التعليم ودعم اللغة الوطنية...
- 9 مارس 2013** - الكنتلة الديمقراطية لا تتوصل لاتفاق حول الفصل 19.
- 4 مارس 2013 :** - اجتماع كل من لجنة التوطئة والمبادئ الأساسية وتعديل الدستور ولجنة الفرز ولجنة الحقوق والحريات في المجلس الوطني التأسيسي لمواصلة أشغالهم والنظر في المقترحات. ففي اجتماع لجنة التوطئة حول تحديد منهجية لدراسة مقترحات النواب والبالغ عددها 393 مقترحا وكذلك للنظر في مقترحات الحوار الوطني حول الدستور. وفيما يتعلق بلجنة الفرز، والاتفاق على مبدأ التمديد في آجال تقديم الترشيحات للهيئة العليا المستقلة للانتخابات.
- 19 مارس 2013** - الكنتلة الديمقراطية لا تتوصل لاتفاق حول الفصل 16 :
- 13 مارس 2013** - رئيس الحكومة المكلف علي العريض يقدم للمجلس التأسيسي التشكيلة الجديدة للحكومة واتهامات من نواب المجلس لحكومة الجبالي.
- 22 مارس 2013** - تضمين «مناهضة الصهيونية» عوض تجريم التطبيع في التوطئة.
- 25 مارس 2013 :** - انطلاق عدد من اللجان التأسيسية في النظر في مسودة الدستور الثالثة انطلاقا من حصيلة النقاش حول المسودة السابقة.
- 5 مارس 2013** - الاستماع لرئيسة جمعية بوصلة أميرة يحيوي داخل المجلس التأسيسي.
- 1 أبريل 2013** - كتلة حركة وفاء ترفض التوقيع على وثيقة سحب الثقة من سهام بادي.
- 27 مارس 2013** - لجنة فرز ملفات الترشح للهيئة العليا المستقلة للانتخابات ترفض قرابة 40

نايف حواتمة للمجلس : دعوت الرؤساء الثلاث إلى جبهة ديمقراطية عربية



الثورات العربية. وحول لقاءه بالرئاسات الثلاث قال حواتمة أنه دعا إلى إعادة بناء الكتلة الديمقراطية التاريخية التي أسقطت الدكتاتورية والفساد إضافة إلى إرساء برنامج وطني ديمقراطي وبناء دولة مدنية.

أكد نايف حواتمة في حديث لجريدة المجلس أن الشعوب العربية على طريق بناء جبهة عربية على قواعد جديدة تغادر تخلف القرون الماضية ولا تسمح بنشوء دكتاتورية الحزب الواحد والزعيم الواحد. وبين أن الطريق الوحيد هو بناء جبهة ديمقراطية وطنية تتوج بجبهة عربية من الماء إلى الماء على أرضية ما أنجزته

معضلة الهيئات الثلاث... أو عطالة المسار الانتقالي

هالة المعاري

وهي مهمته الأساسية وبالتالي كثرة الشواغل وتراكمها هو الذي يؤخر إحداث الهيئات التعديلية والمجلس أمام مشكل كبير وهو أولوية الدستور باعتبار أنه وضع مواعيد محددة لإنهائه ولا يجب تجاوزها.

وبخصوص تركيبة الهيئة يرى المشرقي أن الالتزام بالمعايير الدولية يقتضي تركيبة مختلطة للهيئة ففي عدة دول على غرار فرنسا الهيئة العليا للقضاء ليست متكونة من قضاة فقط بل من قضاة ومن أساتذة جامعيين ومن أشخاص آخرين يحددهم القانون فهي ليست حكرا على القضاة وإلا فإنهم سيكونون دولة داخل الدولة فالقضاء مستقل نعم لكنه ليس فوق الوطن ولا فوق أجهزة الدولة الأخرى بل يتفاعل معها.

وبخصوص الهيئة المستقلة للإعلام أفاد النائب مراد العمادوني أن قضية تعطيلات في إحداث الهيئات التعديلية مشكلة أساسية باعتبار أن التمديد في فترة الاشتغال عليها يسمح للسلطة التنفيذية بالتدخل في هذه القطاعات وتهيئة الأرضية لاحتكارها بشكل أو بآخر واستثمارها من خلال إعداد كل ما يمكن أن يساهم في خدمتها وهذه تعتبر ممارسات غير مشروعة انطلاقا من أهداف خفية وهذا جلي أساسا في مشروع إحداث الهيئة إعلام السمعي البصري.

وتعطيلات إحداث الهيئة ليس مربوط فقط برئيس الجمهورية وإن كان يتحمل المسؤولية الأساسية على حد تعبير العمادوني بل مرتبطة بالسلط الثلاث.

لا ريب أن أهم مفاصل المسار الانتقالي هو استكمال التشريع والتأسيس للهيئات الثلاث المتعلقة بالانتخابات والقضاء والإعلام. ولمعرفة أسباب العطالة في هذه المسألة استطلعت المجلس الأمر من بعض نواب التأسيسي

حول الهيئة المستقلة للانتخابات قال علي بالشريف أن المجلس لن ينظر في القانون الانتخابي إلا بعد المصادقة على الدستور وحسب الرزنامة التي وضعها مكتب المجلس فإن القراءة الأولى للدستور ستكون في جويلية ومن وجهة نظره لن يصادق المجلس على الدستور في قراءته الأولى بل تتطلب العملية قراءة ثانية وبذلك فإنه لن ينظر في القانون الانتخابي إلا بعد شهر أوت وهذا بدوره يلزمه وقت لأن كل طرف سياسي له رأي في الموضوع وستحدث عدّة تجاذبات والهيئة بدون قانون انتخابي لن تتقدم في أشغالها.

أما في موضوع هيئة القضاء قال النائب أحمد المشرقي أن مشروع إحداثها عندما قدم للمجلس لأول مرة وقع حوله نوع من عدم القدرة على فهم ضرورة أن تكون هناك هيئة للقضاء ووقع إسقاطه ثم فيما بعد وقع تداوله من جديد.

وأضاف أن التسريع في إحداث هذه الهيئة سيساعد القطاع على أن يفعل إمكاناته من أجل خدمة الشعب التونسي.

والمشكلة في الوقت الحالي في كون المجلس بصدد التسريع في إنجاز الدستور

لم لا نموت من الحنين



شعر فوزية العلوي

مادامت الأكفان واحدة
وما دام الثرى
لايسال الأموات
كيف قضيتم يا ترى
لم لانموت مضرجين بوردة
أو نظرة
حفرت مسارب حفتنا
أو همسة
نثرتها أنسام على أقدارنا
فتبددت أرواحنا

وتشتتت أوصالنا
وتناثرت من بعد ما التأمت
أعمارنا
لم لانموت من الحنين
مادام ملك الموت
ليس يأبه للأنين
ولا يعنيه إن جرح الهوى
أحبابه بالياسمين
أونبتت في كفنا ذراقة
أونجمة سقطت سدى

من حزنها
فهوت دموع العابرين
لم لانموت كما الخريف
وتطير أوراق لنا في كل درب
ويذنبنا الحزن الشفيف
وتسبح أمطارنا في كل صوب
ويظل قلب العمر حيران الرفيف
لكننا في صمتنا الباكي الحزين
نهفو إلى تلك القطوف

دستور 26 افريل 1861

أقر الفصل بين السلط التنفيذية والقضائية والتشريعية التي منحها صلاحيات تصل حدّ إقالة الباي عند تجاوزه مقتضيات الدستور

تحليل

الدستور وفلسفة المنتدى

- ثورة تصرّ على استقلال السلطة القضائية وفصلها نهائياً عن السلطة التنفيذية.

- ثورة الديمقراطية التشاركية والعلاقات الأفقية وكذلك ثورة الديمقراطية المحلية والمساواة والعدالة وتقليص الفوارق بين الجهات والفتات.

- ثورة بهذه الأبعاد وبهذه المبادئ وبهذا الانفتاح تمكّنت من جلب احترام دعاة الحرية والعدالة والديمقراطية في العالم.

لهذا بالأساس ينادي منظمو المنتدى العالمي لعقده بتونس.. لتناغم المبادئ وتقاطع الأهداف وتوافد الآلاف على المطارات من كل حذب وصوب...

هذه هي الروح العالمية الجديدة... هذه هي الأسس الحديثة التي تتماشى والواقع الدولي المتناقض. هذه هي الرسالة التي على المجلس التأسيسي أن يلتقطها لتساعده على صياغة الدستور الجديد للبلاد... هذه هي الفلسفة التي على المجلس التأسيسي أن يعدل ساعته عليها. هذه هي الروح التي ينبغي أن تترفرف على الدوام في رحاب وكواليس المجلس لأن الثورة في انتظاره.

الحزفي



أن يقع اختيار تونس هذه السنة لاستقبال عشرات آلاف الوافدين من أصقاع الدنيا لعقد ملتقى المنتدى الاجتماعي العالمي من 26 إلى 30 مارس 2013 فذلك له دلالات هامة ومعاني عدة :

- اعتبرت ثورة تونس، وعن جدارة، نموذجاً جديداً ورؤية من نوع آخر للسلطة وعلاقتها بالمجتمع.

- ثورة الهامش على المركز...

- ثورة ضربت في الصميم عقلية السيد والعبد والحاكم والرعية.

- ثورة أرادت لنفسها إرساء اللامركزية الفعلية في مسعى منها لبناء ثقافة المواطنة والمراقبة المجتمعية للإدارة .

- ثورة نادت بوضع حد للعلاقات العمودية المقيتة التي تعطي الصلاحيات للمركز ليستبد ويؤسس ركائز ودعائم التسلسل والديكتاتورية.

- ثورة عبّرت بكل وضوح ودون تردد عن تشبّثها بالحرية واعتبارها هي الأصل وليس على الدولة إلا دعمها والحرص على احترامها من طرف الجميع، واعتبار حرية الإعلام خطأ أحمر لا يقبل التنازل.

التأسيسي والمنتدى الاجتماعي العالمي

- الاقرار بعلوية المعاهدات الدولية في مجال حقوق الانسان التي صادقت عليها تونس.

- ضمان تمتع جميع الأفراد دون تمييز بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- ضمان المساواة الحقيقية والفعلية بين الرجال والنساء والقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة.

- اعتبار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حقوقاً يمكن التنازل عنها لفائدة ضحايا انتهاكاتهما.

- إدراج ضمانات لاحترام هذه الحقوق من خلال اليات مثل : ضمان استقلالية القضاء حتى تكون السلطة ضامن لتطبيق النصوص القانونية، وإنشاء محكمة دستورية تمكن الافراد المنتهكة حقوقهم من التقاضي.

ريم عروسي

ألقت شعارات المنتدى الاجتماعي العالمي بظلالها على القضايا الخلافية حول الدستور التونسي... حيث التتمت جلسة بقية المجلس حضرها رئيس المجلس الوطني التأسيسي مصطفى بن جعفر ونائبته محرزبة العبيدي والمقرر لحبيب خضروعد من أساتذة القانون الاقتصادي والدستوري بالإضافة إلى ممثلين عن المنتدى الاجتماعي العالمي.

وأكد رئيس المجلس الوطني التأسيسي في كلمته على ضرورة مساهمة المجلس في المنتدى من خلال تنظيمه لهذه الندوة حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تحضى بمكانة محورية في أذهان التونسيين.

كما أكد التزامه كرئيساً للمجلس بـ :

- إدراج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المكفولة بالمنظومة الكونية لحقوق الانسان في الدستور التونسي.

نتائج إستبيان العدد الأول

تنوه أسرة المجلس بالتفاعل الإيجابي من طرف شباب تونس في علاقته بالإستبيان الخاص بالعدد الأول، وإذ تواصل المجلة سعيها إلى الوقوف عند آراء اهتمام الشباب بالمسائل الحيوية في علاقة بالدستور والقضايا الشائكة في مسار تونس الإنتقالي نعرض في هذا العدد فضلاً على الإستبيان الجديد حصيلة أبرز ما أفضت إليه نتائج إستبيان العدد الأول من خلال 3778 مشارك وهي كالتالي :

1 - ماهي مهام المجلس التأسيسي :

- صياغة الدستور - 68,9%
 إصدار القوانين - 3,6%
 الاثنين معا - 25,6%

2 - الدستور أعلى هرم القوانين :

- نعم - 86,1%
 لا - 11,0%

3 - هل أنت مع إقرار مبدأ المساواة بين الجنسين :

- نعم - 78,5%
 لا - 19,9%

4 - الدولة المدنية :

- دولة غير عسكرية - 39%
 دولة غير دينية يحكمها القانون - 49,6%

5 - مصدر التشريع هو :

- إرادة الشعب - 84,2%
 إرادة فقهاء الدين - 11,6%

6 - هل الإسلام عندك :

- دين الشعب - 79,9%
 دين الدولة - 11,9%

7 - هل أنت مع دسترة الحقوق والحريات الكونية

صلب الدستور؟

- نعم - 78,2%
 لا - 20,4%

8 - هل أنت مع دسترة مدنية الدولة صلب فصل

صريح في الدستور ؟

- نعم - 82,6%
 لا - 16,2%

* يجد قراء المجلس كل التفاصيل والأرقام والنسب الضافية ضمن نسختنا الإلكترونية على عنوان المجلس :

www.majless.org

شبكة دستورنا
Réseau Doustourna



Ce projet est financé grâce aux contributions de :

7 - هل أنت مع التنصيص على الحرية

المتعلقة بالانترنت في الدستور ؟

- 1 نعم
 -2 لا

8 - هل تعتقد أن كل مواطن يتمتع

بحق ثابت في دخل أدنى يؤمن العيش الكريم ؟

- 1 نعم
 -2 لا

شكراً على مساهمتكم

5 - هل أنت مع :

- 1 إلغاء عقوبة الإعدام
 -2 الإبقاء عليها
 -3 الإبقاء عليها في القانون دون تنفيذها في الواقع

6 - هل تعتقد أن مسودة الدستور :

- 1 اهتمت بالشباب وحقوقه
 -2 أهملت الشباب وحقوقه
 -3 لا أعلم

3 - الدولة حسب رأيك :

- 1 تضمن الحرية وتعطيها للمواطنين
 -2 تلتزم بعدم الإعتداء على الحرية وحمايتها

4 - حسب رأيك الدستور :

- 1 يؤمن الحرية والقانون ينظمها
 -2 يقيد الحرية
 -3 الاثنين معاً



إستبيان
العدد الثاني

1 - هل تفضل أن تستعمل في

الدستور عبارة :

- 1 لكل مواطن الحق في الشغل
 -2 تضمن الدولة الحق في الشغل

2 - هل تعتقد أن دور الدولة هو :

- 1 تأمين وضمان الشغل لكل مواطن ومواطنة
 -2 بذل الجهد لتوفير العمل للجميع